



OIC/COMCEC-FC-34/2018

الأصل: إنجليزي

تقرير

## الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الدورة الرابعة والثلاثين لاجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن  
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي  
{الكومسيك}

أنقرة - الجمهورية التركية

9-10 مايو 2018

## فهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
1	مقدمة	أولاً
1	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	ثانياً
4	العمالة والإنتاجية	ثالثاً
5	التجارة الإسلامية البيئية والاستثمار الإسلامي البيئي	رابعاً
12	تنمية قطاع السياحة	خامساً
15	التعاون في مجال النقل	سادساً
16	دور القطاع الخاص	سابعاً
18	برامج التخفيف من وطأة الفقر	ثامناً
22	سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي	تاسعاً
24	المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	عاشراً
26	خاتمة	حادي عشر
28	المرفق	

## أولاً- مقدمة:

- 1- يتضمن تقرير الأمين العام أحدث الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي منذ انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للكومسيك التي عقدت في إسطنبول بتركيا في الفترة من 20 إلى 23 نوفمبر 2016. وتهدف هذه الإجراءات إلى متابعة تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية والكومسيك وغيرها من الهيئات التقريرية في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- 2- وقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار جهود منظمة التعاون الإسلامي الجارية لوضع سياسات لمنظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، وإطار للتعاون المشترك بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية، علاوة على عقد مؤتمرين إسلاميين وزاريين حول السياحة، والعمل والعمالة. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة الأخرى المنفذة خلال السنة قيد الاستعراض في مجالات من ضمنها التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛ وتعزيز التجارة والاستثمار الإسلاميين البينيين؛ وتنمية القطاع الخاص؛ وتنفيذ مبادرات منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر وبرامجها الخاصة بالتنمية الإقليمية؛ وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة إليها.
- 3- ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بنسبة التجارة الإسلامية البينية إلى 25 في المائة بحلول عام 2025، بما في ذلك الهدف المتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة عقب التنفيذ المتوقع لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. أما البرامج الأخرى التي تم إعدادها وتنفيذها خلال السنة قيد الاستعراض فتهم مجالات التصنيع، والتعاون في قطاع النقل، والطاقة، والسياحة، والعمل، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، وزيادة المشاريع، وتنمية القطاع المالي.

## ثانياً- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية:

- 4- ظل التعاون البيئي في إطار المنظمة في القطاع الزراعي ينصب على أنشطة المؤسسة المتخصصة المنشأة حديثاً، وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتنفيذ قرارات المؤتمرات الإسلامية الوزارية بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، والبرامج المخصصة لتطوير السلع الاستراتيجية.

### (أ) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

- 5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة العامة، بالتعاون مع المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بذل الجهود لانطلاق عمل أمانة هذه المنظمة في أستانة بكاراخستان،

من أجل بدء تنفيذ خطة عملها الخمسية في الوقت المناسب. ومما يبعث على السرور أنه تم التوقيع بين المنظمة وبين حكومة كازاخستان على اتفاقية المقر على هامش الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، الذي عقد في جدة بالسعودية خلال الفترة من 14 إلى 18 مايو 2017. وقد صدق برلمان كازاخستان على هذه الاتفاقية في نوفمبر 2017، مما مهد الطريق لانطلاق عمل أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وبعد تنفيذ اتفاقية المقر، بدأت أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي عملها يوم 1 مارس 2018.

6- وعلى صعيد متصل، وقعت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، يوم 28 سبتمبر 2017 في جدة بالسعودية، على مذكرة تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويتراوح الهدف من مذكرات التفاهم هذه من تعزيز البحث والتنمية في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي إلى حشد موارد متعددة الأطراف لتنفيذ خطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وتشمل هذه الخطة، في جملة أمور، إنشاء قاعدة بيانات شاملة وإجراء أبحاث بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي، وإنشاء صندوق للمنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وتنمية برامج إقليمية للأمن الغذائي.

7- وفيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأهمية توقيع النظام الأساسي لهذه المنظمة والتصديق عليه. ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد أنه خلال السنة قيد الاستعراض، وقعت جمهورية السنغال على النظام الأساسي المذكور، في حين صدقت عليه كل من أفغانستان وبنغلاديش وقطر والإمارات العربية المتحدة، ليرتفع بذلك عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صدقت على النظام الأساسي إلى عشر دول، وهو العدد المحدد لبدء نفاذ النظام الأساسي للمنظمة نهائياً خلال عام 2018. وتجدر الإشارة إلى أن 32 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي وقعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى غاية اليوم.

8- وعلى الرغم من تنامي اهتمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالانضمام إلى المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي منذ إنشائها، فإن الأمانة العامة تطلب مجدداً من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن.

### **ب) المؤتمر الوزاري الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية**

9- قدمت الجمهورية التركية عرضاً كريماً باستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في إسطنبول بتركيا في أكتوبر 2018. وتعمل الأمانة العامة

حالياً، بالتنسيق مع السلطات المعنية في تركيا، على تحديد تواريخ المؤتمر وإعداد وثائقه، بما في ذلك الترتيبات اللوجستية اللازمة.

10- ومن المتوقع أن ينظر المؤتمر المذكور أعلاه في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتمويل مشاريع في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوف ينظر أيضاً في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكسافا)، الذي سيحدد الأهداف الرئيسية ومجالات تركيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يعين المؤتمر الثامن أعضاء اللجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر، والتي سيتولى المؤتمر إنشاءها بغرض متابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

### **ج) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية**

11- تشغل بلدان منظمة التعاون الإسلامي 29 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، وتقع 31 منها في مناطق مناخية مختلفة وتعدّ من بين أكبر 20 منتجاً للسلع الزراعية الرئيسية في العالم. وتتراوح هذه السلع بين الحبوب، مثل القمح والأرز والذرة، وبين سلع المناطق الاستوائية مثل الكاكاو والكسافا والبن والمطاط والسكر.

12- وتتعرض بلدان منظمة التعاون الإسلامي لصدمات خارجية، وهو ما يُعزى جزئياً إلى الاعتماد على تصدير السلع الخام، مما يشكل سبباً مستمراً للقلق. وفي هذا الصدد، دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في طشقند بأوزبكستان في أكتوبر 2016، إلى مواصلة العمل على تعزيز التجارة الإسلامية البينية من خلال مبادرات إضافية تتعلق بتعزيز التجارة وتمويلها، وتنمية السلع الاستراتيجية، وغير ذلك.

13- وعملاً بقرار مجلس وزراء الخارجية، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقديم إسهاماتها في برنامج عمل المنظمة المقترح لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأرز والكسافا. وحتى الآن، لم تقدم سوى أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إسهاماتها.

14- وبالرغم من أن البرنامج المقترح ما زال في مرحلة الإعداد، فإنه يضع الأساس لرؤية التصنيع القائم على السلع، وهي الرؤية التي تتوخى تمكين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تعد أكبر منتجي هذه السلع، في جملة أمور، من تحقيق قيمة مضافة، والحصول على عوائد أكبر من سلعها، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز القيمة الإضافية. ومن المنتظر أن يُعرض

مشروع برنامج العمل المذكور على الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المزمع عقده في تركيا في شهر أكتوبر 2018، للنظر فيه وإقراره.

15- وبالنظر لما ورد أعلاه، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم ترسل بعد إسهاماتها في برنامج منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الاستراتيجية مدعوة للقيام بذلك.

#### د) تمويل البنك الإسلامي للتنمية للمشاريع الزراعية

16- نظراً لما تكتسبه الزراعة من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة، وضع البنك الإسلامي للتنمية قطاع الزراعة في صدارة أنشطته وما انفك يخرط في مختلف المبادرات الرامية للنهوض بهذا القطاع. وفي هذا السياق، أقرّ البنك، خلال عام 2016، 1.1 مليار دولار أمريكي لقطاع الزراعة مقارنة بـ 535.9 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة. وإلى غاية نهاية عام 2016، بلغ الإجمالي التراكمي لمحفظة قطاع الزراعة 6.5 مليار دولار أمريكي، حيث تضمنت هذه المحفظة 305 مشروعاً نشطاً. وعلى مستوى التركيز الإقليمي، كانت بلدان شمال إفريقيا الأعضاء في المنظمة من أكبر المستفيدين، تلتها البلدان الآسيوية الأعضاء في المنظمة، في حين احتلت دول غرب إفريقيا الأعضاء في المنظمة الرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل.

#### ثالثاً- العمالة والإنتاجية

17- يتمثل الهدف العام للتعاون فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية في تحسين مستوى العيش، وتشجيع العمالة المنتجة، وتوفير حماية اجتماعية مناسبة لشعوب بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقوى العاملة، وجعل أماكن العمل فضاءات متناغمة وداعمة للتنمية، وتعزيز العمل اللائق للجميع. وبناء على ذلك، يسלט هذا القسم الضوء على مختلف الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة فضلاً عن بعض الدول الأعضاء.

18- وخلال السنة المشمولة بالتقرير، ركزت الأمانة العامة، فيما يخص تنفيذ القرارات المتعلقة بالعمل والعمالة والإنتاجية، على تنفيذ مصفوفة الأنشطة التي أقرها مجلس وزراء الخارجية بناء على توصيات المؤتمرات الوزارية القطاعية ذات الصلة.

#### أ) المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل

19- عُقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل يومي 21 و 22 فبراير 2018 في قصر المؤتمرات في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد تدارست هذه الدورة واعتمدت ثلاثة أطر قانونية لمواءمة المعايير والممارسات الخاصة بقضايا العمل فيما بين الدول الأعضاء في

المنظمة، وهي: 1) الترتيب المتعلق بالاعتراف المتبادل بالمهارات؛ 2) الاتفاق الثنائي حول تبادل القوى العاملة؛ 3) استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بسوق العمل. وتتوخى هذه الأطر القانونية الثلاثة زيادة تعزيز الجهود الجماعية للمنظمة في مجال إعداد القوى العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة.

20- وخلال الدورة المذكورة، قُدمت عروضٌ بشأن تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول سوق العمل لعام 2017، والأنشطة المنفذة في إطار شبكة منظمة التعاون الإسلامي للصحة والسلامة المهنيين، وشبكة منظمة التعاون الإسلامي لخدمات التوظيف العمومي، وتنفيذ برنامج البنك الإسلامي للتنمية لدعم توظيف الشباب. كما رحب المؤتمر بالعرض الذي تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في عام 2020.

#### **ب) التوقيع على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي**

21- دعت الدورتان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء في المنظمة إلى توقيع النظام الأساسي لمركز العمل التابع للمنظمة والتصديق عليه لتسهيل انطلاق عمله في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت كل من الجمهورية التركية وجمهورية أذربيجان على النظام الأساسي المذكور.

22- وتجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ينص على أنه سوف يطبق مؤقتاً عند توقيع ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في المنظمة عليه، في حين سيدخل حيز النفاذ بشكل نهائي عندما تقدم 10 دول أعضاء صكوك تصديقها عليه.

23- وعليه، تطلب الأمانة العامة مجدداً من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور في أقرب فرصة ممكنة.

#### **رابعاً : التجارة الإسلامية البنينية والاستثمار الإسلامي البنيني**

24- اتسمت أنشطة التجارة الإسلامية البنينية باتخاذ إجراءات ومبادرات تعاونية في مجال تعزيز التجارة وتمويلها وتسهيلها وتأمين انتمان الصادرات، فضلاً عن تطوير قطاع المنتجات الحلال وتشجيع الاستثمار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مختلف المشاورات وعمليات التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

#### **أ) لمحة عن آخر المستجدات في مجال التجارة الإسلامية البنينية**

25- وفقاً لبيانات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغ حجم التجارة الإسلامية البنينية 556,3 مليار دولار أمريكي في عام 2016، مقارنة بـ 694,2 مليار دولار أمريكي في عام 2015، أي

بانخفاض بلغت نسبته نحو 20%، في حين تراجعت حصة التجارة الإسلامية البينية من 20,3% في 2015 إلى 18,7% في 2016، أي بنسبة 8%. ويعزى هذا الانخفاض في التجارة الإسلامية البينية، في جملة أمور، إلى تراجع أسعار السلع، وارتفاع سعر الدولار الأمريكي، والبيئة الاقتصادية غير المواتية السائدة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

26- وكانت أكبر الدول الأعضاء نصيباً في التجارة البينية في عام 2016، الإمارات العربية المتحدة وتركيا والسعودية وماليزيا وإندونيسيا وإيران ومصر وعمان وباكستان وقطر، حيث استحوذت هذه البلدان على نسبة 72,4% من التجارة الإسلامية البينية برقم معاملات إجمالي قدره 403 مليار دولار أمريكي.

27- وفي عام 2016، حقق نحو 26 بلداً نسبة التجارة الإسلامية البينية المستهدفة في برنامج عمل المنظمة 2025، وهي 25%. وهذه البلدان هي السودان وأفغانستان واليمن وغامبيا والصومال وسوريا وعمان وتوغو وطاجيكستان وجيبوتي والأردن وبنين والبحرين ومصر ولبنان والسنغال ومالي وسيراليون والإمارات العربية المتحدة وباكستان وقرغيزستان والنيجر وإيران والقمر وكوت ديفوار وأوزبكستان.

28- وفيما يتعلق بالتجارة العالمية لمجموعة الدول الأعضاء في المنظمة، فقد تراجعت حصة هذه البلدان من 3,4 ترليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 3 ترليون دولار أمريكي في عام 2016، أي بنسبة 12,7%، وذلك جراء تذبذب أسعار السلع، والحواجز الجمركية وغير الجمركية الموضوعه أمام التجارة والاستثمار، والبيئة الهشة للاقتصاد والتجارة العالميين. وبلغت حصة الدول الأعضاء من التجارة العالمية 9,3% في عام 2016 مقابل 10,3% في عام 2015، أي بنسبة انخفاض قدرها 10%.

### ب) تعزيز التجارة

29- خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسساتها المعنية، المعارض المتخصصة التالية بهدف تعزيز المبادلات التجارية وزيادة الوصول إلى منتجات الدول الأعضاء في المنظمة وسلعها:

✓ معرض الاقتصاد الأخضر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، دكار، جمهورية السنغال (26-29 أكتوبر 2017): شكلت هذه الفعالية مناسبة مناسبة للشركات والأطراف المعنية لترويج منتجاتها وخدماتها وإرساء شراكات أعمال بين الجهات الاقتصادية العاملة في قطاعات الاقتصاد الأخضر في الدول الأعضاء في المنظمة. وقد سجلت هذه النسخة الأولى من المعرض مشاركة الدول الأعضاء التالية: بنين والكاميرون وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والمغرب والسنغال والإمارات العربية المتحدة.



✓ المعرض الخامس للمنتجات الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إسطنبول، الجمهورية التركية (23-25 نوفمبر 2017): شهد هذه المعرض مشاركة خبراء ومنظمي أعمال ومؤسسات عامة وخاصة من 12 دولة عضواً في المنظمة بالإضافة إلى دول أخرى غير أعضاء.

✓ الدورة الاستثنائية للمعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مدينة الكويت، دولة الكويت، (6-10 فبراير 2018): وفقاً لقرار الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، نظمت وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت والمركز الإسلامي لتنمية التجارة دورة استثنائية للمعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة الكويت في الفترة من 6 إلى 10 فبراير 2018. وقد أقيم المعرض على مساحة 7000 متر مربع، وشاركت فيه حوالي 300 شركة من مختلف القطاعات (الأعمال الزراعية والأثاث والحرف اليدوية والابتكار والمنتجات الحلال ومستحضرات التجميل وقطاع البناء)، فضلاً عن 3000 رجل أعمال من 24 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي من الباحثين عن الفرص التجارية والشراكات.

### **ج) تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات**

30- أسهمت الزيارة المطردة في عمليات تمويل التجارة من طرف أجهزة المنظمة المعنية إسهاماً كبيراً في تحفيز القدرة الإنتاجية وتحقيق نمو ملحوظ في أوساط المؤسسات المستفيدة في الدول الأعضاء في المنظمة. وتمثل الهاجس الأساسي في تحديد إجراءات متماسكة لضمان حصول المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري، خاصةً في مختلف مناطق المنظمة.

31- وفي عام 2017، اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 51 مشروعاً في 20 بلداً. وحُصص 31% من إجمالي الاعتمادات لأقل البلدان نمواً، و56% لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء. ويُذكر أن اعتمادات المؤسسة ومصروفاتها لتمويل التجارة بلغت 4,8 مليار دولار أمريكي و3,2 مليار دولار أمريكي على التوالي. وكانت تفاصيل الاعتمادات حسب المناطق على النحو التالي: آسيا: 2,4 مليار دولار أمريكي (50% من إجمالي الاعتمادات)؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 1,6 مليار دولار أمريكي (33% من إجمالي الاعتمادات)؛ أفريقيا جنوب الصحراء: 826 مليون دولار أمريكي (17% من إجمالي الاعتمادات).

32- وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لعام 2017، مثل تمويل الطاقة 69% من إجمالي الاعتمادات بمبلغ 3,3 مليار دولار أمريكي. وحُصص نصيب الأسد من التمويل المتعلق بالطاقة لآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلتها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وبلغ إجمالي الاعتمادات في

قطاع الزراعة 374 مليون دولار أمريكي، حُصص الجزء الأكبر منها لدعم سلع صادرات أساسية مثل القطن والحبوب والقمح والسكر. ويُذكر أن الزراعة تستحوذ على النصيب الأكبر من محفظة المؤسسة الخاصة بتمويل التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء.

33- وفي عام 2017، واصلت المؤسسة بذل الجهود لتنفيذ برامجها الريادية لتنمية التجارة، والتي شملت مبادرة المعونة مقابل التجارة للدول العربية التي اكتملت بحلول 31 ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، من المقرر إجراء تقييم مستقل لمبادرة المعونة مقابل التجارة للدول العربية في السنة المقبلة. كما نفذت المؤسسة مبادرات أخرى لبناء القدرات في مجال التجارة والتسويق الدوليين، من قبيل تدريب الشباب وتوظيفهم في مجال التجارة الدولية في مصر، والبرنامج الدولي لبناء القدرات في مجال التجارة والوصول إلى السوق في السنغال.

34- وإضافة إلى ذلك وضعت المؤسسة، بالتعاون مع فريق التنسيق، برنامجاً يهدف إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين المنطقتين العربية والإفريقية تحت عنوان "برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي". ويذكر أن هذه البرنامج وضع خطة عمل ثلاثية تضمنت سلسلة من الأنشطة والمشاريع في البلدان العربية والإفريقية، لتسليط الضوء على الفرص التجارية وزيادة المبادلات التجارية بين المنطقتين. وقد نُظِمَ منتدى لتدشين هذا البرنامج في الرباط بالمملكة المغربية يومي 22 و 23 فبراير 2017.

35- وفي إطار تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه، تم تنظيم مقابلات بين أصحاب الأعمال التجارية بشأن المنتجات الصيدلانية في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 2 و 3 نوفمبر 2017، شارك فيها أكثر من 70 شركة وجهة إفريقية وعربية. وقُدِرت القيمة الإجمالية للصفقات التي تم التفاوض عليها بـ 80 مليون دولار أمريكي. كما تم تنظيم منتدى في إطار برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي حول "تمويل التجارة العربية الإفريقية" في دبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 21 ديسمبر 2017.

36- وسجلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات نمواً قوياً لأعمالها المؤمنة. فخلال عام 2017، تجاوز إجمالي الأعمال المؤمنة لدى المؤسسة 7 مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي دخل الأقساط 38 مليون دولار أمريكي. وحسب خطة عمل المؤسسة الثلاثية، يُتوقع بحلول عام 2020 أن تتجاوز المؤسسة وشركاؤها الاستراتيجيون سقف عشرة مليار دولار أمريكي من الأعمال المؤمنة بما يولد دخلاً من الأقساط يزيد عن 53 مليون دولار أمريكي.

37- وحافظت المؤسسة بنجاح على محفظة عالية الجودة لدعم تصنيفها الائتماني AA3 الذي يُعد عنصراً أساسياً في تقييم تصنيف موديز للمؤسسة في مجال مراقبة ورصد جودة الأرصد والتعامل مع المخاطر في إطار محفظة الاستثمار.

## د) تسهيل التجارة

38- واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء بضرورة إنفاذ مختلف صكوك المنظمة متعددة الأطراف في مجال التجارة. وبالرغم من أن لجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي لم تتمكن من عقد اجتماعها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد تم إرفاق حالة التوقيع والتصديق على اتفاقيات المنظمة الاقتصادية، ومنها نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، بهذا التقرير (الملحق 1).

39- وأرسلت 14 دولة عضواً في المنظمة قوائم منتجاتها التي تشملها الامتيازات الجمركية في إطار نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وهذه الدول هي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعمان وقطر وتركيا وماليزيا وسوريا وبنغلاديش وإيران وباكستان والأردن. إضافة إلى ذلك، أشعرت كل من باكستان وبنغلاديش والأردن والمغرب وتركيا أمانة لجنة المفاوضات التجارية بما اتخذته من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

40- وطلبت أمانة لجنة المفاوضات التجارية من الدول الأعضاء المعنية إشعارها بما سوف تتخذه من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب فرصة ممكنة. ورحبت اللجنة بتقديم كل من تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وإيران قوائم امتيازات حديثة لأمانة لجنة المفاوضات.

41- وعليه، يتعين تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تستكمل عمليات التوقيع أو التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في إرسال المستندات المطلوبة، وفقاً للفقرات الواردة في هذا الشأن في قرارات كل من مجلس وزراء الخارجية والكومسيك. ويشمل ذلك تقديم أقساط تخفيضاتها السنوية المحددة إلى جانب قائمة المنتجات (الجدول الزمنية للامتيازات) وعينات من الشهادات وعينات مطبوعة من الأختام التي تُستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدابيرها الإدارية.

### هـ) المنتدى الثالث للأجهزة المعنية بتعزيز التجارة

42- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع "صادرات المغرب" والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المنتدى الثالث للأجهزة المعنية بتعزيز التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك يومي 11 و12 أكتوبر 2017 في الدار البيضاء بالمغرب. وحضر المنتدى ممثلو الأجهزة المعنية بتعزيز التجارة في 26 دولة عضواً. واعتمد المشاركون تقرير المنتدى وإعلان الدار البيضاء الذي شمل تعزيز التجارة وتسهيلها، وتقديم الدعم الفني وبناء

القدرات من أجل تعزيز التجارة الإسلامية البينية. وكلف المنتدى مركز الدار البيضاء بالاضطلاع بمهمة أمانة الشبكة العالمية لأجهزة تعزيز التجارة في منظمة التعاون الإسلامي.

### و) إجراء النافذة الموحدة

43- اتفق المنتدى الثاني لأجهزة تعزيز التجارة على إجراء استقصاء لإجراء النافذة الموحدة الوطنية القائمة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ودراسة جدوى حول إدخال إجراءات نافذة موحدة إقليمية أو على نطاق منظمة التعاون الإسلامي، على أساس التشغيل التبادلي، وتحديد أفضل الممارسات في مجال تنظيم المعارض التجارية ومنتديات الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء يوم 22 مايو 2017 تقديم تفاصيل إجراءات النافذة الموحدة الوطنية لديها، بما في ذلك أنشطتها الحالية، من أجل تصميم نظام نافذة موحدة ملائم قائم على التشغيل المتبادل بين الدول الأعضاء في المنظمة. وإلى اليوم، لم تقدم سوى المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان قاعدة البيانات الخاصة بنظم النافذة الموحدة فيها.

### ز) تعزيز الاستثمار

44- ظل تعزيز التجارة والاستثمار يحتل مكانة محورية في نشاطات التعاون الاقتصادي الاجتماعي الإسلامي البيني. فقد أدت الحاجة لحشد الموارد والإمكانات الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار فيها إلى تنفيذ اتفاقات أساسية متعددة الأطراف في هذا المجال. ولذلك أنشأت دول كثيرة أعضاء في المنظمة وكالات وطنية لتعزيز الاستثمار من أجل زيادة تدفق موارد الاستثمار إلى اقتصاداتها. وفيما يتعلق بمنظمة التعاون الإسلامي، فقد سعى منتدى وكالات تعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة، الذي نُظِم في الرياض بالمملكة العربية السعودية (22-26 مايو 2016)، إلى التداول حول إمكانية إنشاء آلية لتوثيق التعاون والتنسيق بين وكالات تعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة.

45- وقد أوصى المنتدى المذكور أعلاه بإنشاء قاعدة بيانات حول الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ووضع برامج لتبادل الخبرات يتم تنفيذها من خلال شبكة فعالة تربط بين الوكالات الوطنية لتعزيز الاستثمار. وفي هذا الصدد، طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء تقديم قواعد البيانات الخاصة بوكالاتها الوطنية لتعزيز الاستثمار، بما فيها أنشطتها الحالية، من أجل تصميم برامج بناء القدرات ذات الصلة وتبادل أفضل الممارسات بين هذه الوكالات في الدول الأعضاء. وإلى اليوم، قدمت كل من جمهورية بنغلاديش الشعبية ودولة الكويت وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة فلسطين والجمهورية التركية إسهاماتها. ووفقاً لتقارير هذه الدول، فإن الوكالات الوطنية لتعزيز الاستثمار تضطلع بدور هام في مجال تعزيز الاستثمار

وتسهيله وإصلاح السياسات من أجل صياغة وتحديث سياسات مواتية للأعمال التجارية، والإصلاحات التنظيمية. كما تقدم هذه الوكالات الإطار القانوني لاتفاقيات وقوانين وتنظيمات الاستثمار والتصنيف الصناعي من خلال إنشاء مناطق صناعية خاصة، وإتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة بكل تطور جديد على صعيد فرص الاستثمار، وتكاليف الأعمال التجارية ومشاريع التمويل، وتقديم خدمات استشارية، مما يتيح للمستثمرين معلومات عامة ومخصصة لأغراض محددة حول الأعمال التجارية. كما تضطلع هذه الوكالات، بالتعاون مع السلطات المعنية، بدور تنظيمي في بعض البلدان من خلال تلقي واعتماد طلبات الحصول على تراخيص الاستثمار ومنح حوافز وفقاً لمعايير الشفافية المحددة في أحكام القوانين المنشأة لها.

46- وعقد اجتماع رفيع المستوى لخبراء منظمة التعاون الإسلامي بشأن "معوقات الاستثمار في أفريقيا: التحديات والفرص" يومي 24 و 25 يناير 2018 في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، بمبادرة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة وبشراكة مع شعبة الاستثمار التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكانت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هي تبادل وجهات النظر الدولية والإقليمية والوطنية حول المعوقات الرئيسية للاستثمار، واقتراح حلول أفضل للاستثمار في أفريقيا، من ناحية، ومن ناحية أخرى إعداد مشروع إعلان المؤتمر ومشروع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالاستثمار، المرتقب عرضه على أنظار المؤتمر الإسلامي للاستثمار في أفريقيا المزمع عقده في أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار عام 2018. وقد عممت الأمانة العامة هاتين الوثيقتين على الدول الأعضاء لتقديم مداخلتها.

47- واعتمد الاجتماع التوصيات الرئيسية التالية لمعالجة معوقات الاستثمار في أفريقيا:

- أ- تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على استكمال عملية التصديق على اتفاقية تعزيز الاستثمار وحمايته وضمانه فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة ؛
- ب- إنشاء هيئة لتسوية المنازعات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وفقاً للمادة 17 من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار ؛
- ج- إنشاء آلية مشتركة بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وجميع الشركاء المعنيين للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتحديثها ؛
- د- إنشاء بوابة وقاعدة بيانات لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- هـ- إنشاء وكالات لتعزيز الاستثمار (قائمة على آلية النافذة الموحدة) ؛
- و- استعراض الأنظمة الوطنية لاتفاقات الاستثمار الدولية والانخراط بنشاط في المناقشات الجارية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

## ح) تطوير قطاع المنتجات الحلال

- 48- انعقدت القمة العالمية للمنتجات الحلال في الفترة من 23 إلى 25 نوفمبر 2017 بمشاركة أجهزة توحيد المعايير والاعتماد والتوثيق وممثلي القطاع الخاص من 45 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي و27 دولة غير عضو في المنظمة. ونظمت القمة الجمهورية التركية بالتعاون مع معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية.
- 49- وكان الهدف من القمة عرض أنشطة قطاع المنتجات الحلال وتطوير الشراكة بين المنظمات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية داخل منظمة التعاون الإسلامي وخارجها. وفي إطار جلسات العمل الخمس، ناقش المشاركون مختلف جوانب الإنتاج الحلال وتوحيد المعايير وأحكام الفقه الإسلامي والتجارب القطرية والاعتماد والتوثيق ودور كل من معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في هذا المجال. وأكد المتحدثون في القمة أهمية متابعة الفرص التالية، في جملة أمور، لزيادة تطوير صناعة المنتجات الحلال: أ) حملات الترويج العالمية من أجل زيادة التوعية بالمنتجات الحلال؛ ب) طرائق زيادة حصة المنتجات الحلال في الأسواق؛ ج) زيادة التركيز على البحث العلمي حول فوائد الأغذية الحلال؛ د) تقديم بيانات دقيقة ومعقدة حول السوق؛ هـ) دعم المشاريع الابتكارية في صناعة المنتجات الحلال.

## خامساً- تنمية قطاع السياحة :

- 50- أشادت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في برامج الاحتفاء المقرر تنظيمها في مختلف البلدان الفائزة. وحث مجلس وزراء الخارجية جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية عن السياحة الإسلامية لتعزيز التدفقات السياحية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما حث القطاع الخاص في الدول الأعضاء على تعزيز السياحة الإسلامية البينية من خلال المشاركة الفعالة في المعرض السياحي الإسلامي الثالث المزمع عقده في القاهرة في عام 2018.

## أ) الاحتفال بالمدينة المنورة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2017

- 51- عملاً بقرار الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، نظمت حكومة المملكة العربية السعودية حفل إطلاق برنامج الاحتفاء بالمدينة المنورة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2017، وذلك يوم 18 فبراير 2017 بالمدينة المنورة. وقد دشن الحفل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الهيئة العامة السعودية للسياحة والتراث الوطني، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير

منطقة المدينة المنورة. وشارك في الحفل كذلك وزير السياحة في السودان وسفراء وممثلون دائمون للدول الأعضاء في المنظمة وشخصيات أخرى.

52- واستمع المشاركون لكلمة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف أحمد العثيمين، الذي هنا خادم الحرمين الشريفين والمملكة العربية السعودية حكومةً وشعباً على هذه الجائزة المستحقة للمدينة المنورة، معرباً عن أمله في أن تسهم مختلف البرامج والأنشطة المعدة للاحتفال بهذه الجائزة في تعزيز إمكانات المدينة المنورة باعتبارها مركز استقطاب إقليمي للتراث والسياحة البيئية بالنظر إلى إمكاناتها البيئية الفريدة ومعالمها التاريخية وما تتيحه من فرص لإقامة أنشطة سفاري صحراوي وغيرها.

53- وإضافة إلى الرقصات الشعبية والعروض التاريخية حول المدينة العتيقة، كشفت السلطات عن عدد من البرامج والأنشطة المعدة هذه السنة احتفاءً بالجائزة، وتشمل مهرجانات السياحة والتراث في المدينة المنورة، وبرنامج قرية الأنصار للشباب والرياضة، ومهرجان الألعاب النارية في المدينة، وبرنامج الأسرة الترفيهي التفاعلي وأصل الثقافة والتكنولوجيا، ومعارض المباركة ومعرض التنمية الاقتصادية. وتشمل البرامج والأنشطة الأخرى، معرض فنون المدينة، ومسابقة غنائية، ومعرض الصناعات الحرفية النسوية والبرامج الطلابية لجامعتي المدينة وطيبة، وعروضاً ثقافية نسوية.

54- ويُذكر أن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية قد أنشأت موقعاً إلكترونيًا حول عاصمة السياحة الإسلامية (<http://madinah2017.com>) نشرت فيه جميع الفعاليات التي نُفذت خلال السنة.

### **ب) المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة**

55- انعقدت الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية خلال الفترة من 5 إلى 7 فبراير 2018. واعتمد المؤتمر إعلان دكا وقراراً بشأن التنمية السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واختار المؤتمر أيضاً كلا من مدينة دكا ببنغلاديش ومدينة غابلا بأذربيجان عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي 2019 و2020، على التوالي. كما استعرضت الدورة العاشرة خارطة الطريق الاستراتيجية لتطوير السياحة الإسلامية والدراسة المتعلقة ببناء هوية السياحة الإسلامية في السوق العالمية.

### **ج) خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

56- توفر "خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، التي اعتمدها الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، نهجاً منتظماً

لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال من أجل التنمية وتحدد الموارد اللازمة للتغيرات المستشرقة. كما أنها تحدد الخطوط العريضة المبادئ التوجيهية للتنمية المستقبلية للسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال معايير السياحة الإسلامية ومشاريع مراقبة الجودة في مجالات الإدارة والعمليات والتنفيذ.

57- وتمهد خارطة الطريق الاستراتيجية أيضا للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال السياحة الإسلامية. وتحدد الوثيقة خمسة مجالات مواضيعية رئيسية للتعاون في مجال السياحة الإسلامية، وهي البيانات والرصد، ووضع السياسات والأنظمة، والتسويق والترويج، وتنمية الوجهات والصناعة، وتنمية القدرات، وذلك بهدف تعزيز التعاون الإسلامي البيئي فضلا عن تحسين النظام الإيكولوجي للسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في المنظمة.

#### *د) دراسة حول بناء هوية السياحة الإسلامية في السوق العالمية*

58- أعد المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة عن بناء هوية السياحة الإسلامية في السوق العالمية وأرسلها إلى الدول الأعضاء التي قدمت بالفعل إسهاماتها. وتبدأ الدراسة بتحليل مفهوم السياحة الإسلامية ومكوناتها المختلفة. وتناقش الفرص والتحديات في مجال تطوير السياحة الإسلامية وتسويقها.

59- ويُعزى التنامي السريع في الطلب على منتجات الحلال إلى التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول ذات الغالبية المسلمة، مما يتطلب إحداث وتسويق علامات تجارية إسلامية لتنظيم عمليات جميع أصحاب المصلحة في سوق السياحة الإسلامية. وتقدم الدراسة العديد من التوصيات الأخرى المتعلقة بمجالات تشمل العلامات التجارية للسياحة الإسلامية بشكل مباشر. ومن شأن تنفيذها أن يسمح للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتحسين مكانتها في سوق العلامات التجارية للسياحة الإسلامية والحصول على حصة أكبر من تدفقات السياح المسلمين.

#### *هـ) جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية*

60- تمشياً مع آلية ومعايير منح جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية، أعد مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إيسيكاف) برنامجاً لتفعيل الجائزة المذكورة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وتهدف هذه الجائزة إلى تحفيز الابتكار من خلال تشجيع الحرفيين على المزيد من الإبداع وتوعيتهم بالدور الهام الذي يضطلعون به في الحفاظ على الحرف اليدوية والتراث.



61- وفي هذا السياق، نظم المركز، بالاشتراك مع جامعة تبريز للفنون الإسلامية، جائزة تبريز الدولية للابتكار والإبداع في الحرف اليدوية، وهي جائزة تبلغ قيمتها في المجموع 80 ألف دولار أمريكي، حيث اختير الفائزون في عشرة أصناف من ضمن المشاركين في مهرجان تبريز الدولي للفنون والحرف اليدوية والإبداع، الذي عُقد في تبريز في الفترة من 4 إلى 12 مايو 2017، بحضور حرفيين من 31 دولة (من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي). وقام أعضاء لجنة التحكيم بدراسة وتقييم ثلاثة خصائص في المنتجات الحرفية المرشحة، وهي التميز، ومفهوم التصميم الإبداعي، والابتكار في التقنية التقليدية. وحرصت لجنة التحكيم خلال عملية تقييم الأعمال المقدمة على أخذ جميع الخصائص والسمات التقنية لكل منتج في الحسبان، كما أولت اهتماماً خاصاً للمنتجات التي كانت مطابقة لشروط الجائزة وأحكامها.

### سادساً: التعاون في مجال النقل

62- أضحت تعزيز الربط بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر وسائل النقل إحدى أهم الأولويات الإنمائية للمنظمة ودولها الأعضاء. ويلخص هذا الجزء من التقرير المستجدات والأنشطة المبرمجة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع الهام.

#### أ) المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل

63- كما ورد في التقرير الذي قُدم للدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كوميك"، تفضلت حكومة جمهورية السودان بعرض استضافة الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2017. إلا أنه تم تأجيل هذه الدورة لأسباب لوجستية طارئة.

64- وتعمل الأمانة العامة حالياً مع السلطات المعنية في السودان على تحديد تاريخ جديد لعقد المؤتمر الذي يتوقع منه أن يجري تقييماً لتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن النقل وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكك الحديدية دكار-بورتسودان. كما سيطّلع المؤتمر على التقدم المحرز في تنفيذ محاور النقل العابرة للحدود، مثل مشروع السكة الحديدية كازاخستان-تركمانستان-إيران ومحور الطريق العابرة للصحراء. والأهم من ذلك أن المؤتمر سوف يستعرض ويقرّ الإجراءات التي تتوخى المنظمة اتخاذها في إطار سياستها الخاصة بتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي في قطاع النقل.

65- وستشمل الإجراءات المتوخاة في إطار السياسة المذكورة في قطاع النقل، تصميم شبكات النقل متعددة الوسائط التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بما في ذلك مشروع دكار-بورتسودان للسكك الحديدية. وسوف يتم من خلال البرنامج أيضاً إقامة شبكات

ومحاور للنقل البري تتميز بالأمان والكفاءة وتكون متوافقة مع المعايير الدولية بهدف تعزيز التجارة والسياحة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

66- إضافة إلى ذلك، سوف يستمع المؤتمر لعرض عن الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر والتحديات التي تواجهه ويصدر رأيه بشأن سبل وطرائق تعزيز دور الاتحاد في تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون في القطاع البحري.

### ب) تمويل البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع قطاع النقل

67- يواصل البنك الإسلامي للتنمية التركيز على شبكات النقل الإقليمية التي تيسر انخراط الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وخلال عام 2016، أقر البنك الإسلامي للتنمية مبلغاً قدره 1.4 مليار دولار أمريكي لتمويل تسعة مشاريع للنقل في 11 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، حُصص منها 51% لقطاع السكك الحديدية، و38% لقطاع الطرق البرية، و11% لمشاريع النقل الجماعي الحضري. وحصلت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (طرق برية في معظمها) على 49% من هذا التمويل، تلتها دول آسيا الوسطى (بنسبة 43%)، ثم منطقة شمال إفريقيا وشمال الصحراء (بنسبة 8%).

### سابعاً: دور القطاع الخاص

68- ثمة إقرار عام بأن نمو القطاع الخاص عنصرٌ أساسيٌ لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية في أي مجتمع. ووعياً منها بذلك، دعت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء إلى تعميم مراعاة دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعاون في إطار المنظمة. ومن ثم يلخص هذا الجزء من التقرير أنشطة مؤسسات المنظمة المعنية.

### أ) الاجتماع الخامس والعشرون لمجلس الإدارة والدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

69- انعقد الاجتماع الخامس والعشرون لمجلس الإدارة والدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في مسقط بسلطنة عُمان يومي 11 و12 أبريل 2017. واعتمدت الجمعية العامة ميزانية الغرفة وخطة أنشطتها لسنة 2017. ويُذكر أن الأنشطة الأساسية المقررة للغرفة خلال عام 2017 تشمل تنظيم منتدى منظمة التعاون الإسلامي حول دور مستثمري القطاعين العام والخاص في مجال السياحة، وإنشاء بوابة إلكترونية للسياحة الإسلامية، وعقد ورشة عمل حول التنمية الأساسية للبنى التحتية من أجل النمو الريفي لمنظمة التعاون الإسلامي، وعقد ورشة عمل متخصصة حول تنمية قيادة الأعمال وريادة الأعمال، وعقد

منتدى غرف التجارة، وعقد ورشة عمل حول تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

70- وقد انتخبت الجمعية العامة الشيخ صالح كامل رئيساً للغرفة الإسلامية لولاية جديدة (2017 - 2021). كما جدد الاجتماع عضوية جميع أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء اتحاد غرف التجارة العراقية) لولاية جديدة، بما في ذلك المرشحون الجدد من إندونيسيا وماليزيا ومالي. واعتمدت الجمعية العامة دراستين مقدمتين من اتحاد الغرف التركية وتبادل السلع والغرفة الإسلامية بعنوان: "دراسة ميدانية حول تجارب قونية بالجمهورية التركية" و"صناعة النسيج في العالم الإسلامي"، على التوالي.

### **ب) إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم**

71- في إطار تنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لحماية وتعزيز وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء، تعمل كل من الغرفة الإسلامية واتحاد الغرف التركية حالياً على إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم في إسطنبول، بوصفه مؤسسة منتمية للغرفة الإسلامية. ويذكر أن الدراسة الأولية لهذا المركز أعدها اتحاد الغرف التركية، ويُنتظر أن تُنظّم سلسلة من اجتماعات فريق العمل في عام 2018 لوضع اللمسات الفنية الأخيرة على إنشاء المركز المذكور.

72- وفي تطور ذي صلة، وقعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم على مذكرة تفاهم في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 20 مارس 2017. وتهدف هذه المذكرة إلى إرساء شراكة بين الطرفين في مجالات النزاعات التجارية والاستثمارية، وتبادل الخبرات والمعلومات والمشاورات، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب المتخصصة.

### **ج) برنامج تدريب في مجال تنمية ريادة المشاريع**

73- نظمت الغرفة الإسلامية برنامج تدريب للدول الأعضاء في المنظمة في مجال تنمية ريادة المشاريع من خلال تقنية المعلومات، وذلك خلال الفترة من 7 إلى 9 أغسطس 2017 في مدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع صندوق بيزنس-غيريرو الاستثماري للتعاون بين بلدان الجنوب وغرفة الشارقة للتجارة والصناعة. وكان الهدف من برنامج التدريب توعية رواد المشاريع باستخدام التقنية لتعزيز مشاريعهم وإتاحة الفرص للتوظيف الذاتي وتوفير فرص عمل. وقد استفاد 24 مشاركاً من 19 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي من هذه الدورة.

### **د) أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص**

74- تعدّ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويبلغ رأسمالها المصرح به حالياً 4 مليارات دولار أمريكي، ويتألف المساهمون فيها من البنك الإسلامي

للتنمية و53 دولةً عضواً وخمس مؤسسات مالية حكومية. وتُعنى المؤسسة بدعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال تمويل مشاريع القطاع الخاص وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

75- وقد بلغ الإجمالي المتراكم لاعتمادات المؤسسة منذ إنشائها حتى الربع الثالث من عام 2017، 5.6 مليار دولار أمريكي، خصصت لتمويل أكثر من 380 مشروعاً. وعلى مستوى الإنفاق، بلغ إجمالي ما أنفقته المؤسسة 2.6 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات. وعلى مستوى القطاعات، توزعت الاعتمادات التراكمية للمؤسسة على عدد من الصناعات تراوحت بين القطاعات المالية والبنى التحتية والزراعة والنفط والغاز والتصنيع. وحظي قطاع صناعة التمويل، صاحب الأولوية، بالنصيب الأكبر (54.5%) من إجمالي الاعتمادات منذ إنشاء المؤسسة، يليه قطاع الصناعة والتعدين الذي نال ثاني أكبر نصيب (20.9%)، حيث بلغ إجمالي الاعتمادات 1.8 مليار دولار أمريكي. وجاءت بعد ذلك قطاعات العقارات والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى والطاقة والإعلام والاتصالات والزراعة والنقل، بنسبة 24.6% من إجمالي الاعتمادات.

76- وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، تشمل العمليات الاستثمارية للمؤسسة أكثر من 50 دولة عضواً. ونالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجزء الأكبر من الاعتمادات التراكمية للمؤسسة بنسبة 34.2% من إجمالي تلك الاعتمادات، تلتها مناطق مثل أوروبا وآسيا الوسطى (22.6%)، ثم آسيا والباسيفيك (13.2%)، ثم إفريقيا جنوب الصحراء (15.1%). وكان نصيب المشاريع الإقليمية/العالمية التي تشمل عدداً من البلدان 14.9% من إجمالي الاعتمادات.

77- ووفقاً لقرار الجمعية العامة للمؤسسة، تمت زيادة رأس المال المصرح به للوكالة من ملياري دولار إلى 4 مليارات دولار أمريكي، وتمت زيادة جمع رأس المال المتاح للاكتتاب من مليار إلى ملياري دولار أمريكي. وحتى الآن، تلقت المؤسسة دعماً قوياً من مساهميها لزيادة رأس المال العام مرة ثانية. وبنهاية شهر نوفمبر 2017، اكتتب 37 مساهماً من مساهمي المؤسسة في أسهم بقيمة 866.42 مليون دولار أمريكي من أصل مليار دولار أمريكي متاح للاكتتاب. وعلى مستوى السداد، وإلى غاية نهاية نوفمبر 2017، تلقت المؤسسة بالفعل الدفعة الأولى من 20 مساهماً مختلفاً بمبلغ إجمالي قدره 146.25 مليون دولار أمريكي.

### ثامناً: برامج التخفيف من وطأة الفقر

78- إن ارتفاع معدل الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جعل برامج التخفيف من وطأة الفقر خياراً مهماً في مجال السياسات على مر السنين. وتهدف برامج التخفيف من وطأة الفقر التي وضعتها منظمة التعاون الإسلامي، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى، إلى تحسين مستوى عيش

السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على آخر المستجدات فيما يتعلق بعمليات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى.

### أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

79- دعت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء في المنظمة للوفاء بمختلف تعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتقديم التزامات طوعية إضافية تشمل تخصيص أوقاف للصندوق من أجل بلوغ رأس المال المستهدف للصندوق وهو 10 مليارات دولار أمريكي.

80- وإلى غاية 30 سبتمبر 2017، بلغ مستوى المساهمات المتعهد بها لرأس المال الصندوق، 2.7 مليار دولار أمريكي، التزمت بها 49 دولة عضواً (1.7 مليار دولار أمريكي)، والبنك الإسلامي للتنمية (مليار دولار أمريكي). ويمثل ذلك 27٪ من رأس المال المستهدف المعتمد والبالغ 10 مليارات دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك، قدمت أربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعهدات جديدة بقيمة 24.1 مليون دولار أمريكي في عام 2017، وهي السودان (21.1 مليون دولار أمريكي)، وتوغو (مليون دولار أمريكي)، وبروناي دار السلام (مليون دولار أمريكي)، ومالديف (مليون دولار أمريكي).

81- وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة 2.58 مليار دولار أمريكي، دفع منها البنك الإسلامي للتنمية 1 مليار دولار أمريكي والدول الأعضاء 1.58 مليار دولار أمريكي. ومن أصل 49 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، أوفت 28 دولة بتعهداتها كاملة، بينما أوفت 10 دول بتعهداتها جزئياً، و11 دولة لم تف بعد بتعهداتها.

82- وفيما يتعلق بالعمليات، واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الموافقة على مشاريع في إطار برامجه الخاصة، مثل برنامج دعم التمويل الأصغر، وبرنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج القرى المستدامة، وبرنامج إنقاذ الأم، وبرنامج الطاقة المتجددة للفقراء. ولهذه الغاية، اعتمد الصندوق في عام 2017 مبلغ 165 مليون دولار لتمويل 11 مشروعاً في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

83- أقر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، منذ إنشائه في عام 2007، اعتمادات تراكمية بقيمة 668 مليون دولار أمريكي لتمويل ما مجموعه 123 مشروعاً في 33 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وكانت قطاعات التركيز الرئيسية هي: (1) الزراعة (بنسبة 38٪)؛ (2) التعليم (بنسبة 23٪)؛ (3) الصحة (13٪)؛ (4) التمويل (13٪). وكانت البلدان الأقل نمواً

في منظمة التعاون الإسلامي المستفيد الرئيسي من هذه العمليات، حيث تلقت أكثر من 80% من تمويل الصندوق.

84- ووفقاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية الواردة في هذا الشأن، قامت الأمانة العامة بتوعية الدول الأعضاء بضرورة تقديم مساهمات عينية للصندوق من خلال وقف أملاك عقارية له وأيضاً من خلال حشد مساهمات الأفراد الميسورين والمؤسسات الخيرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

85- وفي هذا السياق، خصصت كل من بنين وبوركينا فاسو قطعتي أرض للصندوق في إطار برنامج الأوقاف. كما أعربت بلدان عديدة عن رغبتها في تخصيص أراض لهذا الغرض، ومنها الأردن وأذربيجان والكاميرون والمالديف والسودان.

### **ب) البرنامج الخاص لآسيا الوسطى**

86- كما ورد في التقرير الذي قُدم للدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، أُطلق البرنامج الخاص لآسيا الوسطى رسمياً في جاكرتا بإندونيسيا يوم 17 مايو 2016 خلال الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. وقد أقرت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في طشقند بأوزبكستان يومي 18 و 19 أكتوبر 2017، البرنامج الخاص لآسيا الوسطى ودعت إلى الإسراع بتنفيذه.

87- ويهدف البرنامج الخاص لآسيا الوسطى إلى دعم التعاون فيما بين دول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة. وقد أعد البرنامج في إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، ويغطي ستة بلدان هي أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. ويتضمن هذا البرنامج، الذي يبلغ تمويله الإجمالي 6 مليارات دولار أمريكي، أربعة مجالات ذات أولوية هي التجارة والطاقة والنقل والزراعة، وتمتد فترة تنفيذه من 2016 إلى 2020.

88- وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تلقى البنك الإسلامي للتنمية، في عام 2017، 12 مشروعاً بلغت قيمتها 1.04 مليار دولار أمريكي. ومن بين هذه المشاريع مشروعان للطاقة يهدفان إلى استغلال موارد الغاز والمياه في المنطقة لتوليد الطاقة، في حين سيسهم مشروعان للنقل في ربط المنطقة داخل البلدان المجاورة ومعها. وسيدعم مشروعان زراعيين زيادة إنتاج الفاكهة وتسويقها، فضلاً عن تطوير الهياكل الأساسية التكميلية في منطقة اقتصادية في طاجيكستان، وتوحيد معايير اللحوم الحلال وإصدار شهادات الاعتماد في جمهورية قيرغيزستان. وتشمل المشاريع الأخرى، في جملة أمور، مشروعاً لتحسين الاتصال بشبكة الإنترنت في تركمانستان، ومشروعاً لبناء القدرات في مجال سلاسل القيمة الإنمائية.

### ج) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

89- أُطلق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في عام 2008 برأس مال قدره 12 مليار دولار أمريكي، وهو يهدف إلى النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح الفقراء. وتهدف الأولويات القطاعية في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ويركز البرنامج على المجالات التالية: (1) الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي؛ (2) المياه والصرف الصحي؛ (3) توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ (4) البنية التحتية للنقل؛ (5) التعليم؛ (6) القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية.

90- وفي نوفمبر 2012، تمت مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛ ووصل مستوى التزامات التمويل للبرنامج من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 5 مليارات دولار، في حين بلغت تلك الالتزامات من الشركاء الدوليين الآخرين 7 مليارات دولار. وتم اعتماد تمويل ما مجموعه 480 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في 22 دولة إفريقية من الدول الأعضاء في المنظمة. وبينما لا تزال معظم المشاريع المعتمدة تمر بمراحل التنفيذ المختلفة، من الجدير بالذكر أنه في نهاية تنفيذ تلك المشاريع، سيكون من الممكن تحقيق النتائج التالية، من جملة أمور أخرى: في مجال البنية التحتية: سيُنجز أكثر من 2500 كم من الطرق الممكن بناؤها أو تحديثها في 13 دولة عضواً، إضافة إلى مطارين جديدين في السنغال والسودان. كذلك، سيكون من الممكن إنتاج أكثر من 900 ميغاواط من الكهرباء في ستة بلدان مع زيادة إمكانية حصول أكثر من 40.000 أسرة على الكهرباء؛ بينما سيتم تشييد نحو 700 كم من خطوط الكهرباء. وفي مجال التنمية البشرية، سيتم بناء وتجهيز أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة وأكثر من 1000 فصل دراسي، بالإضافة إلى بناء ثلاث كليات تقنية و8 كليات جامعية مبنية أو مجهزة؛ وأكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة ومركز صحي ومرافق رعاية صحية أولية، مما سيؤدي إلى زيادة سعة الأسرة بنحو 1200. وبالنسبة للزراعة، سيتم استصلاح وزراعة أكثر من 800.000 هكتار من الأراضي، بالإضافة إلى إقامة 8 إلى 10 مراكز لتخزين الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب لدعم برامج الأمن الغذائي، وبما في ذلك بناء نحو 5 إلى 6 مختبرات للأبحاث مختصة بالتربة و/ أو البذور.

91- أثبت تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا أنه يشكل أداة فعالة في دعم الطموحات التنموية للبلدان الأفريقية الأعضاء في المنظمة. ولتحقيق هذه الغاية وبالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز النجاحات المسجلة في تنفيذ هذا البرنامج، عُقدت ثلاث جلسات عمل لمحافظة البنك الإسلامي للتنمية من البلدان الأفريقية بشأن تنفيذ البرنامج، وذلك على هامش دورات الاجتماع السنوي السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للبنك، في كل من السودان في أبريل 2012،

وطاجيكستان في مايو 2013، والمملكة العربية السعودية في يونيو 2014 على التوالي، حيث خلصوا إلى الإعراب بالإجماع عن دعمهم لإعداد برنامج جديد يخلف البرنامج السابق.

92- لذلك، أعرب مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر، الذي عُقد في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 أبريل 2016، عن ارتياحه لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وأكد مجدداً ضرورة تنفيذ هذه البرامج الإقليمية في إطار سياسة شاملة للمنظمة لتنمية البنى التحتية من أجل تحقيق رؤية أمة اقتصادية متكاملة في إطار المنظمة.

93- في ضوء ما سبق، تعكف الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، حالياً على وضع سياسة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي من شأنها أن توفر إطاراً عاماً للبرامج الاقتصادية الإقليمية للمنظمة للدول الأعضاء في المنظمة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن يكون وضع برنامج جديد يخلف البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا أحد العناصر الأساسية لسياسة المنظمة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي.

### تاسعاً: سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي

94- يُعتبر توفر البنى التحتية الإقليمية اللازمة وتقديم الخدمات ذات الصلة على نحو ناجح أمراً أساسياً لتحقيق درجة أعلى من التخصص المنتج وتطوير المزايا التنافسية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي ضوء هذه الاعتبارات، أضحت تنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي عاملاً أساسياً لتعزيز النمو وبلوغ مستويات أعلى من التنمية في منطقة محددة. ولهذه الغاية يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة وضع إطار يعزز التواصل بين بلدان منطقة محددة من خلال زيادة البنى التحتية المادية وربط قنوات التواصل عبر وسائل النقل، إلى جانب إدخال أنواع مختلفة من شبكات الطاقة والاتصالات.

95- وفي هذا السياق، أحاطت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علماً بإعداد مشروع سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي وتعميمه على الدول الأعضاء، وطلبت من هذه الدول تقديم تعليقاتها على المشروع بهدف تجميع وثيقة شاملة وجامعة تمتلك الدول الأعضاء في المنظمة زمامها على نطاق واسع.

96- وتسعى هذه السياسة، التي تركز على استراتيجية دعم إنشاء مشاريع عابرة للحدود لتعزيز التكامل الإقليمي، إلى التدخل في ستة قطاعات ذات أولوية، هي النقل والطاقة والاتصالات والخدمات البريدية والتجارة والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وتتمثل رؤية السياسة في الوصول إلى اقتصاد للمنظمة يتسم بالتكامل والترابط والتنافسية الداخلية والمشاركة والنمو والاستدامة. أما الأهداف الأساسية للسياسة فهي تعزيز التنمية وإعادة تأهيل البنى التحتية



وتسهيل إجراء دراسات مشتركة وحشد الموارد وتيسير تهيئة بيئة تشريعية مواتية للتنفيذ الملائم لهذه المشاريع.

97- ومن ثم أرسلت حتى الآن كل من مصر الأردن والعراق ولبنان والمغرب وقطر والسعودية والسودان وتونس وتركيا وأوزبكستان تعقيباتها على مشروع السياسة المذكورة. فقد أبدت مصر الوثيقة وقدمت عدداً من الاقتراحات تتعلق بقطاعي الطاقة والنقل لإدراجها في المشروع، كما أكدت أهمية وضع آلية ملائمة للدعم المالي والفني وتحديد إطار بعينه لتنفيذ الاستراتيجية.

98- واقترح الأردن بدوره مشاريع إضافية من قبيل تنفيذ شبكة طاقة وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع للتوعية بترشيد استخدام الطاقة التقليدية والمتجددة.

99- ولاحظ العراق غياب مشاريع محددة وآلية للتمويل في هذه الوثيقة، واقترح إدراج الأمن والسياحة والتعليم والبحث العلمي ضمن الأولويات.

100- وقدم لبنان عدداً من المقترحات لإدراجها في كافة المجالات الست ذات الأولوية والواردة في الوثيقة. وفي حين اقترح المغرب عدداً من الأهداف المتعلقة بتنمية الزراعة في الدول الأعضاء في المنظمة، قدم السودان إضافاته الخاصة بقطاع النقل لإدراجها في الوثيقة. كما اقترحت أوزبكستان إضافات في قطاعات النقل والتنمية الصناعية والزراعة.

101- وقدمت السعودية عدداً من المقترحات لإدراجها في الوثيقة، تشمل التنسيق مع مبادرات تكامل إقليمية أخرى، والإشارة إلى المبادرات المستهدفة في كل قطاع، وزيادة الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وإطلاق مشاريع مشتركة مجدية اقتصادياً، وإنشاء هيكل لتنظيم هذه السياسة وتنفيذها، وربط هذه السياسة بأهداف التنمية المستدامة.

102- وعلى نفس المنوال، أعربت كل من قطر وتونس عن دعمهما لوضع هذه السياسة وأكدتا أهمية تعزيز التعاون الإسلامي البيني في كافة المجالات الست ذات الأولوية من أجل زيادة التواصل بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتحسين مستوى عيش الشعوب وجودة حياتهم في منطقة المنظمة.

103- ولاحظت تركيا من جانبها أن هذا المشروع تضمن كثيراً من الأهداف والغايات الطموحة دون تعريف دقيق لآليات التنفيذ والرصد. إضافة إلى ذلك، هنالك حاجة لمزيد من التفصيل بشأن آلية التمويل الخاصة بالسياسة، كما يتعين أخذ البرامج الحالية في إطار الكومسيك وغيرها من أجهزة المنظمة المماثلة في الاعتبار تجنباً للازدواجية وتقادياً لإهدار الموارد. واقترحت تركيا كذلك تقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال البنى التحتية بغية تحديد أهداف سليمة في هذا المجال.

104- وسوف يتم تنفيذ سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي من خلال إعداد برامج شبه إقليمية لآسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء

وترجمتها إلى مشاريع إقليمية/عابرة للحدود في كل من المجالات الستة ذات الأولوية. ومن ثم يتم إدراج التعقيبات التي أرسلتها الدول الأعضاء المذكورة أعلاه في الوثيقة المنقحة الخاصة بسياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي.

105- وبالنظر لاختلاف الأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل من المجالات الستة ذات الأولوية في السياسة المذكورة، وتنوع مكوناتها الإقليمية والحاجة لتوثيق الصلة بين هذه السياسة وواقع المنظمة وزيادة شموليتها وملكيته الجماعية، تقترح الأمانة العامة تنظيم عدد من الاجتماعات الإقليمية التشاورية والقطاعية على هامش المؤتمرات القطاعية الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي (الزراعة، النقل، الخ)، بشأن كل مجال من المجالات الستة ذات الأولوية. وسوف تكون الأهداف الأساسية من الاجتماعات التشاورية: عرض ومناقشة الوثيقة المنقحة للسياسة؛ وتقديم إسهامات فنية لإثراء مشروع الوثيقة، قبل عقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الذي أجازته مجلس وزراء الخارجية.

### عاشراً: المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

106- تفعيلاً لمبادئ الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واصلت بعض الدول الأعضاء الغنية في المنظمة مساهمتها في تمويل مختلف المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية الأخرى المحتاجة. ويلخص هذا الجزء من التقرير المساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى دول أعضاء أخرى في المنظمة وكذلك دول غير أعضاء في المنظمة في السنوات الأخيرة.

#### أ) المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة العربية السعودية

107- واصلت حكومة المملكة العربية السعودية، من خلال الصندوق السعودي للتنمية، تمويل مشاريع إنمائية في عدد من البلدان منخفضة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي وفي دول غير أعضاء في المنظمة من خلال قروض ميسرة. ففي عام 2016، ساهم الصندوق في تمويل 33 مشروعاً إنمائياً بمبلغ إجمالي قدره 4346.46 مليون ريال سعودي في 16 دولة، منها 14 دولة عضواً في المنظمة (8 في أفريقيا، و4 في آسيا، ودولة واحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ودولة واحدة مراقبة في المنظمة، ودولتين غير عضوين في المنظمة.

108- ووجهت مساعدة صندوق التنمية السعودي لتمويل مشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة، بما في ذلك البنية التحتية الاجتماعية والنقل والاتصالات والزراعة والطاقة وغيرها من القطاعات. وحُصص الجزء الأكبر من التمويل للبنية الأساسية الاجتماعية (التعليم، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والإسكان والتنمية الحضرية، والصحة، وقطاعي النقل والاتصالات).

109- ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الصندوق قد خصص، منذ إنشائه في عام 1975 وحتى نهاية عام 2016، مبلغاً إجمالياً قدره 51445.69 مليون ريال سعودي لتمويل 609 مشاريع وبرامج إنمائية لصالح 82 بلداً نامياً في جميع أنحاء العالم، ومعظمها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

#### **ب) المساعدة الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة**

110- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في مجال تمويل التنمية في بلدان أخرى. فخلال الفترة 2014-2017، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات في شكل دعم إنساني وإنمائي لـ 51 دولة عضواً في المنظمة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بقيمة 19.3 مليار دولار أمريكي.

111- وكانت القطاعات الرئيسية التي وجهت إليها الإمارات مساعداتها خلال الفترة 2014-2017 هي: المعونة السلعية؛ مساعدة البرنامج العام؛ والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ؛ والنقل والتخزين؛ والزراعة؛ وتوليد الطاقة والإمداد بها؛ وتطوير البنية التحتية؛ والصحة؛ والتعليم؛ والمجتمع المدني؛ والمياه والصرف الصحي، وغيرها.

112- وكانت مصر واليمن والأردن والعراق والسودان والمغرب وباكستان وأفغانستان وفلسطين أكبر البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الإماراتية خلال الفترة المذكورة. وكانت معظم المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في شكل منح، في حين قُدمت بعض المساعدات على شكل قروض ميسرة.

#### **ج) برنامج الكومسيك لإدارة دورة المشاريع**

113- في إطار برنامج الكومسيك لإدارة دورة المشاريع، تم في الفترة 2015-2016 تنفيذ 23 مشروعاً بنجاح، وشارك أكثر من 40 بلداً عضواً في المنظمة في تمويلها. إضافة إلى ذلك، تم خلال عام 2017 إقرار تنفيذ 14 مشروعاً تتعلق بتعزيز قدرات البلدان المستفيدة منها في مجالات مثل الزراعة والسياحة والتجارة والنقل والتخفيف من وطأة الفقر.

114- ومن خلال البرنامج المذكور أعلاه، تتم تعبئة الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لتحقيق المبادئ والأهداف الواردة في استراتيجية الكومسيك. ويتم وضع المشاريع التي تنفذ في إطار هذه الآلية في المجالات التي وردت توصيات سياسية تتعلق بها من جانب الفريق العامل والتي اعتمدها اجتماعات الكومسيك الوزارية. ومن ثم تشكل هذه الآلية أداة لدعم سياسات لملك المشاريع والمستفيدين منها. كما تتيح الفرصة للدول الأعضاء للعمل معاً للتصدي للتحديات المشتركة فيما بينها.

#### **د) دعم خطة النيجر الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية**

115- خلال مؤتمر النهضة النيجيرية الذي عقد في باريس بفرنسا يومي 13 و14 ديسمبر 2017، تعهد البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية بدعم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النيجر للفترة 2017-2021 بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي.

116- وتعد خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النيجر أول خطة إنمائية خمسية لتنفيذ استراتيجية النيجر للتنمية المستدامة والنمو الشامل بحلول عام 2035. وتعالج هذه الخطة تحديات النيجر وأولوياتها من أجل توطيد المؤسسات الديمقراطية والأمن والبنى التحتية والأمن الغذائي والقطاعات الاجتماعية الأساسية.

117- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حكومة النيجر قد نجحت في جمع ما يربو على 23 مليار دولار أمريكي لدعم جهودها لتمويل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة للفترة 2017-2021 خلال المؤتمر المذكور أعلاه.

### حادي عشر: خاتمة

118- من المرتقب أن يمكّن انطلاق عمل أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مارس 2018 من إعطاء الزخم المطلوب للتعاون الإسلامي البيئي في مجال الزراعة والأمن الغذائي، ولاسيما بالنظر إلى الأثر الإيجابي الذي سيجتري على التنفيذ السريع لخطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في التصدي للتحديات الملحة والخطيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

119- ويكتسي ذات القدر من الأهمية الانعقاد الناجح للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة والمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في فبراير 2018، بعد أن كانا مقررين في عام 2017. وإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يمكّن المؤتمران الإسلاميان الوزاريان بشأن الزراعة والأمن الغذائي والنقل، المزمع عقدهما في الربع الأخير من عام 2018، من تعزيز التعاون الإسلامي البيئي في هذه القطاعات الهامة. ولا غرو أن نتائج هذه المؤتمرات ذات أهمية بالغة لتوطيد التعاون فيما بين دول المنظمة في قطاعات حيوية مثل تطوير السياحة، والنهوض بالعمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتطوير الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين وسائل النقل وقدرات الربط اللوجستية داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وما إلى ذلك. وتهدف هذه المبادرات الجديدة إلى تعزيز المكتسبات التي تحققت أثناء تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية الإقليمية، بما في ذلك البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى.

120- وعلاوة على ذلك، فإن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمارات في إطار منظمة التعاون الإسلامي وتوسيعها يعدّ أداة فعالة لزيادة التجارة الإسلامية البيئية وتسهيل اندماج الدول الأعضاء في المنظمة في الاقتصاد العالمي. وعلى المنوال نفسه، تسهم المساعدات

الإيمائية التي تقدمها دول المنظمة الميسورة للدول المحتاجة الأعضاء في المنظمة في نمو اقتصادات هذه الدول، مما يجعل هذه المساعدات عنصراً مهماً في التعاون والتضامن بين دول المنظمة.

121- لذلك من المهم أن تستفيد الدول الأعضاء على نحو ملائم من إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي، وأن تتضمن دونما تأخير إلى العديد من صكوكه المتعددة الأطراف، وأن تتخرب في أنشطته المختلفة الرامية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها.

122- وعلاوة على ذلك، أدى التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المختلفة من خلال اجتماعها التنسيقي السنوي إلى زيادة الخدمات النوعية المقدمة في مجال تمويل التجارة وتنمية القطاع المالي، لا سيما مع استمرار استكشاف مبادرات جديدة للاستثمار فيما بين دول المنظمة من خلال الدراسات الجارية بشأن السلع الاستراتيجية، وتطوير الصناعة الحلال، وآلية النافذة الموحدة، والتمويل الأصغر والتمويل الاجتماعي لبرامج المنظمة للتخفيف من وطأة الفقر. كذلك، فإن إعادة تنشيط القطاع الخاص من خلال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي جهاز مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعني بتنمية القطاع الخاص، سيجعل هذا القطاع محوراً رئيسياً في مجال التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

\*\*\*

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

إدارة الشؤون الاقتصادية

10 أبريل 2018



التعاون الإسلامي	النظام الأساسي للمنظمة العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي	النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس	النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية	النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي	قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجاري	بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية	الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية	اتفاقية تشجيع وضممان الاستثمار	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري	الدول الأعضاء										
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1											
تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	غويانا
-	10/12/2013	03/06/20	-	03/06/20	95/11/08	03/06/20	95/11/08	-	07/09/12	-	07/11/17	03/06/20	95/11/08	03/06/20	95/11/08	81/02/10	77/12/26	-	-	غينيا
-	10/12/2013	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	-	09/11/08	غينيا بيساو
-	-	-	-	-	-	-	2011/09/6	-	2011/09/6	-	2011/09/6	2011/07/14	92/02/04	83/12/03	83/05/01	80/01/08	79/04/30	-	-	إندونيسيا
-	-	-	-	09/02/2014	21/11/2001	02/10/27	-	-	-	-	-	2011/12/15	01/10/24	-	-	1978	78/07/02	-	-	العراق
-	10/12/2013	-	-	93/10/06	93/09/04	-	95/11/08	2013/11/11	-	2010/12/22	09/04/27	93/05/12	95/11/08	94/09/15	95/11/08	95/11/07	95/11/08	-	-	إيران
-	-	07/02/13	05/11/24	89/04/08	88/03/12	-	94/10/26	07 / 10/ 09	07/09/12	07/02/13	05/11/24	98/12/21	93/02/01	99/02/25	98/11/04	79/05/10	77/12/29	-	-	الأردن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2011/10/20	-	2011/10/20	2013/04/17	04/11/26	83/04/12	81/11/18	80/05/10	77/12/05	-	-	الكويت
-	-	-	-	08/11/18	-	-	-	-	-	-	-	03/07/11	96/11/15	05/03/06	96/11/15	03/11/26	96/11/15	-	-	لبنان
-	-	08/12/15	-	89/01/04	-	-	-	-	-	-	-	92/11/02	92/02/05	96/02/13	94/10/25	78/04/15	77/12/05	-	-	ليبيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	08/10/14	07/11/17	06/05/20	06/03/27	04/08/23	04/06/30	-	87/09/30	81/01/14	78/05/18	-	ماليزيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	06/04/11	-	-	-	-	-	-	المالديف
-	10/12/2013	05/05/03	-	-	-	-	2011/10/20	-	-	-	-	-	-	-	82/05/24	-	81/08/08	78/04/27	-	مالي
-	-	06/07/31	-	-	85/12/30	06/07/25	00/10/26	2013/06/07	08/10/24	2013/06/07	08/10/24	06/07/25	93/09/29	90/05/07	81/11/02	79/04/16	78/01/23	-	-	المغرب
-	10/12/2013	-	2012/11/6	2014/10/29	2012/11/6	-	2012/11/6	-	2012/11/6	-	2012/11/6	-	2012/11/6	-	2012/11/6	79/05/09	77/11/08	-	-	موريتانيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موزمبيق
-	10/12/2013	-	-	-	-	-	84/12/08	-	2012/09/10	-	2012/09/10	-	2012/09/10	-	-	78/08/07	78/05/18	-	-	النيجر
-	-	-	09/11/09	-	98/11/04	-	98/11/04	-	09/11/09	-	09/11/09	-	09/11/09	-	98/11/04	-	98/11/04	-	98/11/04	نيجيريا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	09/01/20	08/10/24	09/01/20	08/10/24	07/07/08	07/05/06	94/12/10	94/10/25	81/04/28	80/04/15	-	سلطنة عمان
-	10/12/2013	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	01/11/14	93/09/05	87/02/10	87/11/26	01/11/14	78/08/08	-	أوغندا
-	-	2010/7/16	2010/7/16	86/04/30	-	1989	-	13/04/2012	08/09/03	07/11/20	07/02/17	93/10/11	94/10/25	82/07/10	81/12/20	1978	78/10/14	-	-	باكستان
26/12/2017	10/12/2013	2014/8/19	99/11/07	86/11/11	87/01/03	16/4/2013	83/05/22	20/12/2011	2010/12/27	20/12/2011	2010/12/27	2011/07/12	92/09/10	82/03/15	80/03/15	80/03/18	78/04/28	-	-	فلسطين
26/12/2017	10/12/2013	-	-	-	-	02/11/05	01/10/21	09/09/02	09/11/07	09/10/27	08/10/23	07/03/11	04/11/26	02/11/05	00/10/26	80/09/09	78/09/24	-	-	قطر
-	-	-	-	-	-	04/04/11	-	11/08/2010	09/11/09	08/06/09	08/06/02	07/10/01	92/09/10	84/09/17	85/09/23	79/06/27	78/01/14	-	-	المملكة العربية السعودية
-	2017/7/11	-	07/11/17	89/02/04	87/06/17	89/02/04	87/06/17	-	-	-	-	94/06/30	91/09/09	94/06/30	87/06/17	79/02/28	77/12/25	-	-	السنغال

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري	اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار	الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية	بروتوكول النظام النقضيلي للتعرفة الجمركية	قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجاري	النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي	النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية	النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس	النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي	النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي
أقرت بموجب القرار رقم 8/1- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22-16	أقرت بموجب القرار رقم 12/7- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد - العراق 1981/6/5-1	أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة إسطنبول- تركيا 1990/10/10-7	أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الحادية والعشرين إسطنبول - تركيا 2005/11/25-22	أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الثالثة والعشرين إسطنبول - تركيا 2007/11/17-14	أقر بموجب القرار رقم 13/16- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي - النيجر 1982/8/26-22	أقر بموجب القرار رقم 15/17- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء - اليمن 1984/12/22-18	أقر بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة إسطنبول - تركيا 1988/11/4-1	أقر بموجب القرار رقم 40/3- اق الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية كوناكري - غينيا 2013/12/11-9	أقر بموجب القرار رقم 43/2- اق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية طشقند/أوزبكستان	
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع
07/11/17	07/11/17	07/11/17	09/11/09	09/11/08	07/11/17	07/11/17	07/11/17	10/12/2013	10/12/2013	
-	-	-	2010/05/13	2010/05/13	-	-	-	2010/05/13	2010/05/13	
78/12/24	83/12/19	84/11/25	09/11/08	09/11/08	93/09/04	06/08/26	06/08/26	09/11/08	10/12/2013	
-	-	-	2013/03/18	2013/03/18	93/09/04	93/09/04	93/09/04	03/01/28	10/12/2013	
78/01/14	81/12/20	02/05/30	-	-	-	-	-	00/10/26	-	
-	-	-	06/05/23	06/05/23	02/04/02	02/04/02	02/04/02	99/11/07	-	
80/07/15	01/10/21	2010/01/04	05/11/27	04/11/26	-	-	-	-	-	
78/06/04	-	-	-	-	-	-	-	-	10/12/2013	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
97/11/04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
78/04/27	-	-	-	-	06/02/2013	06/02/2013	06/02/2013	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
79/1/27	80/4/13	83/11/11	05/11/25	07/9/12	83/11/11	83/11/11	83/11/11	01/9/18	06/3/27	
77/12/29	82/7/02	91/2/9	2000/7/31	09/11/2	83/1/6	95/11/8	95/11/8	2010/7/15	13/12/10	
-	-	-	93/1/21	07/9/12	-	-	-	09/11/7	-	
-	-	-	83/11/11	07/9/12	-	-	-	-	-	
-	-	-	82/6/10	08/5/2	-	-	-	-	-	
-	-	-	80/4/13	05/11/24	-	-	-	-	-	
-	-	-	79/1/27	09/11/28	-	-	-	-	-	
-	-	-	82/7/02	91/11/28	-	-	-	-	-	
-	-	-	82/6/12	91/9/23	-	-	-	-	-	
77/12/29	-	-	-	91/2/9	-	-	-	06/11/24	-	
-	-	-	-	82/6/12	-	-	-	94/10/25	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	08/3/26	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	94/10/25	-	
المجموع	49	32	29	38	31	31	31	31	31	2

1<sup>st</sup> January 2018